

ماذا يحمل وزير الخارجية الأميركي في جعبته إلى لقاء باريس مع الرئيس الفلسطيني؟

عواصم/وكالات
قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إنه يرفض نشر قوة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، وهو مقترح كان عرضه الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة عن نتانياهو قوله -أثناء خطاب في مؤتمر لمسؤولي أبرز المنظمات اليهودية الأميركية عقد في القدس مساء أمس الأول- إن "إسرائيل لن تتسامح على أمنها"، وإنه في حال التوصل إلى اتفاق سلام من دون ضمان أمن



الوزير الأمريكي جون كيري والرئيس الفلسطيني محمود عباس في لقاء في باريس.

إسرائيل "فإن الاتفاق سينهار، وكذلك السلطة الفلسطينية". وأضاف نتانياهو إنه يقدر محاولات وزير الخارجية الأميركي جون كيري لدفع المفاوضات، لكن "جدور الصراع تكمن في رفض الاعتراف بحق اليهود في دولة خاصة بهم"، مشيراً إلى أنه يأمل في أن يحدث "تغيير كبير" وأن تتضح ثمار السلام، وأن يتبنى الجيل الفلسطيني الشاب "طريقاً جديدة".

وتأتي تصريحات نتانياهو قبيل لقاء قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جين بساكي إنه سيعقد في باريس اليوم الأربعاء بين كيري وعباس "لمناقشة المفاوضات الجارية

بين الفلسطينيين والإسرائيليين". وقال مسؤول فلسطيني رفيع المستوى: إن اللقاء جاء "بناء على طلب كيري"، مؤكداً أن الجانب الفلسطيني لا يعلم ماذا يحمل الوزير الأميركي من أفكار جديدة للحل.

وشدد المسؤول الفلسطيني على أن المواقف الفلسطينية "معروفة"، وأكدنا عليها خلال كل اللقاءات مع كيري ومساعديه، مشيراً إلى أن الرئيس عباس أرسل قبل أسبوعين رسالة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما وكيري أوضح فيها كل المواقف الفلسطينية من الحل لكافة قضايا الوضع النهائي.

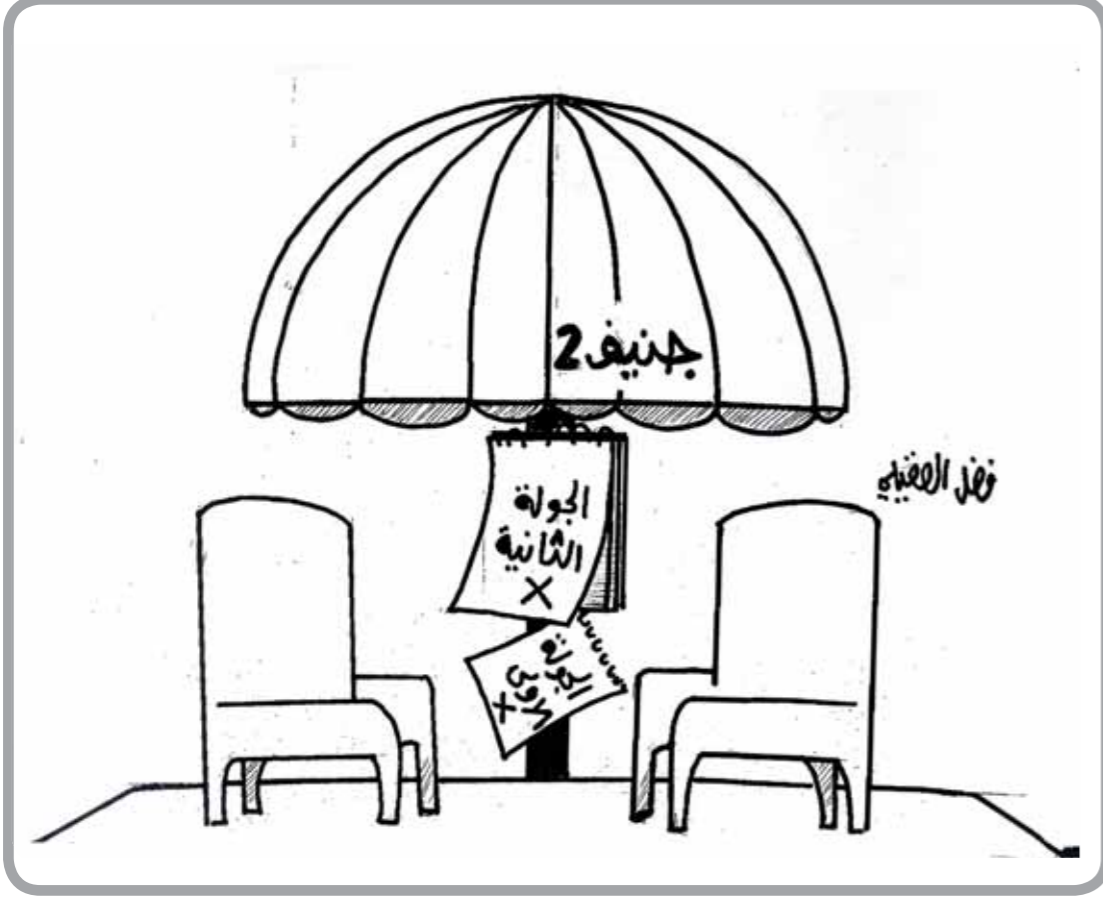
ويأتي لقاء كيري وعباس قبل زيارة نتانياهو لواشنطن في الثالث من الشهر المقبل يلتقي أثناءها الرئيس أوباما.

يشار إلى أن كيري قدم أثناء آخر زيارة مكوكية له إلى الشرق الأوسط الشهر الماضي إلى الطرفين مشروع "اتفاق إطار" يتضمن الخطوط العريضة لتسوية نهائية تتناول مسائل "الوضع النهائي"، وهي الحدود والأمن ووضع القدس واللجوء الفلسطيني.

ويقول الفلسطينيون إن المفاوضات مع الإسرائيليين متوقفة منذ أكثر من شهرين، ويختار الجانبان أفكاراً أميركية وعد كيري بعرضها عليهما من أجل الإعلان عن التوصل إلى اتفاق إطار.

واستبق ذلك المسؤول الفلسطيني بقوله: إنه "لا يمكن القول بحل" دون أن تكون القدس الشرقية التي احتلت عام 1967م عاصمة لدولة فلسطين، وحل "كافة قضايا الوضع النهائي"، خاصة قضية اللاجئين.

واستؤنفت مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل نهاية يوليو الماضي برعاية أميركية على أن تستمر حتى نهاية أبريل المقبل، وذلك بعد توقف استمر أكثر من ثلاثة أعوام.



انطلاق أعمال المؤتمر البرلماني الإسلامي التاسع بمشاركة بلادنا

الدورة الحالية.
وألقى رئيس جمهورية إيران الإسلامية الدكتور حسن روحاني كلمة بهذه المناسبة تناول فيها مجمل التطورات على الصعيد الإقليمي والدولي من منظور السياسة الخارجية الإيرانية.

من جانبه رحب رئيس مجلس الشورى الإيراني برؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية وتحدث عن أهمية الدورة بالنظر إلى القضايا القائمة على الصعيد الإقليمي والدول.

فيما تناولت كلمة رئيس البرلمان الاتحادي الدولي الدكتور عبدالواحد طهران/سبأ

بدأت بالعاصمة الإيرانية طهران أمس أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بحضور وفد اليمن برئاسة رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي.

وفي افتتاح الدورة ألقى الرئيس الحالي للاتحاد الدكتور الفاتح عزالدين المنصور رئيس المجلس الوطني السوداني رئيس الدورة الثامنة للاتحاد كلمة سلم خلالها رئاسة المؤتمر لرئيس مجلس الشورى بجمهورية إيران الإسلامية الدكتور علي لاريجاني رئيس

الراضى التطورات على المستوى الدولي.
وكان وفد اليمن قد وصل مساء أمس الأول إلى مطار الإمام الخميني الدولي بطهران وكان في استقباله في المطار نائب رئيس مجلس الشورى بجمهورية إيران الإسلامية وعدد من أعضاء المجلس وأعضاء من الأمانة العامة للاتحاد في مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والقائم بأعمال سفارة اليمن في طهران السفير عبدالله علي السري والقتصل ياسر علي عزالدين وعدد من أعضاء السفارة وطلاب بلادنا الدارسين في جمهورية إيران الإسلامية.

تساؤل الآمال يخيم على محادثات إيران النووية



فيينا/وكالات
عادت أطراف أزمة البرنامج النووي الإيراني مجدداً إلى طاولة المفاوضات، وانطلق مرة أخرى قطار التفاوض في رحلة تهدف إلى الوصول إلى اتفاق دائم يبيّن على ما تحقّق في جنيف نهاية العام الماضي.

وتستمر الرحلة، المطلقة من فيينا، حتى العشرين من يوليو المقبل، وهو تاريخ انتهاء العمل باتفاق الأشهر الستة الموقّت الذي تم التوصل إليه في جنيف.

وعلى أطراف التفاوض - إيران من جهة ومجموعة +1 من جهة أخرى - أن يصلوا إلى اتفاق دائم يحل المشكلة بشكل نهائي ويوقف المواجهة المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات بين إيران والقوى الكبرى.

ماذا في الاتفاق الموقّت؟
يحتوي الاتفاق على نقاط عديدة ملخصها أن تقوم إيران بتقييد جزئي لعمليات تخصيب اليورانيوم مقابل رفع جزئي للعقوبات المفروضة عليها.

وبغرض الاتفاق على إيران أن تسمح لمفتحي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة مفاعلي نطنز وفوردو يومياً

وزيارة مفاعل أراك مرة واحدة على الأقل شهرياً. كما يفرض الاتفاق على طهران عدم إضافة أجهزة طرد مركزي جديدة إلى مفاعلاتها.

ويسمح الاتفاق لإيران كذلك بتصدير منتجات نغمية ويعيد لها أكثر من أربعة مليارات دولار من عائداتها النفطية المحجوزة في الخارج.

لا يفصح كل فريق عن شكل الاتفاق النهائي الذي يمكن أن يقبل به. لكن الخطوط العريضة تبدو جلية نوعاً ما.

فإيران تقول إنها تريد الاحتفاظ بما تسميه حقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية مع رفع كامل لجميع أنواع العقوبات الغربية والدولية المفروضة عليها بشكل نهائي.

أما الجانبون على الطرف الآخر من الطاولة فيقولون إنهم يريدون ضمان سلمية البرنامج النووي الإيراني بشكل تام ونهائي لا يسمح لها لاحقاً بإنتاج قنبلة نووية.

ما هو غير واضح حالياً هو هل تطالب القوى الكبرى إيران بإغلاق منشآتها النووية كلية أو تدميرها أم فقط بوضع قيود تمنعها من إنتاج قنبلة نووية.

ورغم إعلان مسؤولين أوروبيين أن



قتل ثلاثة متظاهرين معارضين واصيب نحو 150 بينهم 30 اصاباتهم خطيرة أمس اثر تجدد المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين في كييف، وفق مصادر المعارضة.

وقال أوتيفغ موسي، رئيس الفريق الطبي الذي يدير مراكز الاسعافات الاولية لدى المعارضة: "قتل ثلاثة اشخاص، جميعهم اصيبوا بالرصاص".

صرح طبيب آخر في المستشفى الميداني الذي تديره المعارضة لوكالة الصحافة الفرنسية ان معظم الجرحى اصيبوا جراء انفجار قنابل صوتية، وان ثلاثين من الجرحى حالتهم خطيرة بسبب اصابات في الرأس، وهناك شخص واحد بترت يده.

وذكرت الشرطة من جانبها ان 47 من رجال الامن اصيبوا في المواجهات، وان خمسة منهم اصيبوا بالرصاص.

والمواجهات هي الاولى منذ نهاية يناير الماضي عندما سقط اربعة قتلى واصيب اكثر من 500 بجروح، وكان مقرراً ان ينظر البرلمان الأوكراني في اصلاح دستوري يحد من صلاحيات الرئيس.

وهاجم متظاهرون أمس برصاص حارقة مقر حزب الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش في وسط العاصمة الأوكرانية واحتلوه لفترة قصيرة.

ونظم حوالي عشرين ألف شخص تظاهرة من ساحة الاستقلال في كييف الى البرلمان للمطالبة بتصويت على سلسلة اصلاحات تجرد الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش من صلاحيات مهمة.

وبدأت الأزمة السياسية في أوكرانيا منذ نحو ثلاثة اشهر اثر تراجع الرئيس الأوكراني الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل نحو عشرة ايام قدمت فيه تسهيلات جديدة للوكالة ومفتشها، ما بتيت إيجابية للتوجه العام.

كييف/موسكو/وكالات
قتل ثلاثة متظاهرين معارضين واصيب نحو 150 بينهم 30 اصاباتهم خطيرة أمس اثر تجدد المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين في كييف، وفق مصادر المعارضة.

وقال أوتيفغ موسي، رئيس الفريق الطبي الذي يدير مراكز الاسعافات الاولية لدى المعارضة: "قتل ثلاثة اشخاص، جميعهم اصيبوا بالرصاص".

صرح طبيب آخر في المستشفى الميداني الذي تديره المعارضة لوكالة الصحافة الفرنسية ان معظم الجرحى اصيبوا جراء انفجار قنابل صوتية، وان ثلاثين من الجرحى حالتهم خطيرة بسبب اصابات في الرأس، وهناك شخص واحد بترت يده.

وذكرت الشرطة من جانبها ان 47 من رجال الامن اصيبوا في المواجهات، وان خمسة منهم اصيبوا بالرصاص.

والمواجهات هي الاولى منذ نهاية يناير الماضي عندما سقط اربعة قتلى واصيب اكثر من 500 بجروح، وكان مقرراً ان ينظر البرلمان الأوكراني في اصلاح دستوري يحد من صلاحيات الرئيس.

وهاجم متظاهرون أمس برصاص حارقة مقر حزب الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش في وسط العاصمة الأوكرانية واحتلوه لفترة قصيرة.

ونظم حوالي عشرين ألف شخص تظاهرة من ساحة الاستقلال في كييف الى البرلمان للمطالبة بتصويت على سلسلة اصلاحات تجرد الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش من صلاحيات مهمة.

وبدأت الأزمة السياسية في أوكرانيا منذ نحو ثلاثة اشهر اثر تراجع الرئيس الأوكراني الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل نحو عشرة ايام قدمت فيه تسهيلات جديدة للوكالة ومفتشها، ما بتيت إيجابية للتوجه العام.

يحصل حالياً هو النتيجة المباشرة لسياسة الممالأة التي ينتهجها سياسيون غربيون ومؤسسات اوروبية تقض منذ بداية الأزمة، الطرف عن الاعمال العدوانية التي تقوم بها قوى متطرفة في اوكرانيا، وتشجع بالواقع التصعيد والاستفزاز حيال السلطة الشرعية".

الاحتجاج لاحقاً الى رفض صريح للنظام.
سياسياً اعتبرت وزارة الخارجية الروسية أمس ان عودة العنف في اوكرانيا هي "نتيجة" سياسة الغريبيين التي شجعت على التصعيد وذلك اثر وقوع صدامات جديدة في كييف بين المتظاهرين والشرطة.

وذكرت الخارجية الروسية في بيان لها ان "ما

الصدر يشن هجوماً لاذعاً على المالكي بعد اعزازه السياسة

بغداد/
شن مقتدى الصدر أمس في أول تصريحات منذ إعلان القطع مع السياسة وحل تياره، هجوماً لاذعاً على حكومة نوري المالكي، "الطاغوت"، فيما دعا إلى مشاركة كبيرة في الانتخابات المقبلة.

وقال الصدر في كلمة مباشرة من الحف نقلتها قنوات عراقية "صارت السياسة باباً للظلم والاستهتار والتظلم والامتنان.

وذكر ان حكومة المالكي "لم تعد تستمع لأي أحد حتى صوت المرجع وقنوا، وصوت الشريك وشكواه، مدعومة من الشرق والغرب بما يستقرب كل كل حكيم وعاقل".

وهذه أول تصريحات للصدر منذ أعلن في قرار مفاجئ أمس الأول، وقتل أكثر من شهرين من الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في نهاية أبريل، انسحابه من العمل السياسي في البلاد وإغلاق مكاتبه السياسية وحل تياره.

ويذكر ان مقتدى الصدر الذي يملك مكاتب سياسية في معظم أنحاء البلاد ويتمثل تياره في البرلمان بـ40 نائباً من بين 325 وفي الحكومة بستة وزراء، كان في 2012م أحد أبرز السياسيين الذي عملوا على الإطاحة بالمالكي من دون أن ينجحوا في ذلك.

مصر ستة جنود بانفجار شمال أفغانستان

كابول/
أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية أمس ان ستة جنود قتلوا في عبوة استهدفت آلية للجيش الافغاني في شمال شرق البلاد.

وكان الجنود عائدنين الى مركزهم بعد تبادل لاطلاق النار مع مجموعة من المسلحين في اقليم الاسباني في ولاية كاپيسا في وقت متأخر أمس الأول.

وذكر نائب المتحدث باسم وزارة الدفاع الجنرال دولت وزير يري لوكالة الصحافة الفرنسية "اللاسف اصطدمت اليتهم بعبوة زرعت على جانب الطريق ما أدى الى مقتل ستة جنود".

واضاف: "ان خمسة مسلحين بينهم قائد المجموعة قتلوا ايضا في تبادل النيران". ولم تتبين اى جهة مسؤولية الهجوم لكن القنابل التي زرعت على جانبي الطرقات غالباً ما تكون من صنع حركة طالبان التي تخوض تمرداً منذ 12 عاماً ضد الحكومة.

وتلعب القوات الافغانية دوراً متزايداً في المعركة ضد طالبان مع اقتراب موعد انسحاب القوات الدولية بقيادة حلف شمال الأطلسي.

وتقع ولاية كاپيسا في شمال شرق كابول قرب الحدود مع المنطقة القبيلة الباكستانية.

وقد انسحبت القوات الفرنسية من كاپيسا في 2012م وسلمت المسؤوليات الامنية فيها للقوات الافغانية.

ومن المرتقب ان تنسحب القوة الدولية بقيادة الأطلسي التي تعد 50 ألف عنصر من أفغانستان بحلول نهاية السنة على ان تشمل المهام الامنية للقوات الامنية المحلية.